رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

٥٣
٢٠ ابريل ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. العراق مستعد للدخول في فصل جديد مع واشنطن / نيوزويك	٤
٢.سفر إسماعيل قاآني إلى بغداد ومساعي إيران للتأثير على مستقبل العراق السياسي/جيروزاليم بوست	٥
٣. أطلقت الولايات المتحدة عملية «الغضب الاقتصادي» بهدف تعطيل تدفقات الإيرادات الإيرانية في ظل الحصار / DefenseScoop	٦
٤. خليج فارس أول اختبار لـ«عملية الغضب الاقتصادي» / FDD	٧
٥. الحرب الأمريكية والإسرائيلية مع إيران وتراجع أجندة التنمية في العراق / ذا ناشيونال نيوز	٨
٦.حرب إيران وإعادة تشكّل «محور المقاومة»؛ أزمة الهوية والسياسة الشيعية في المنطقة / فورين أفيرز	٩
٧.كيف أكدت الحرب الإيرانية سياسة الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تحدّتها وزادت من تعقيدها / مجلس العلاقات الخارجية (CFR)	١٠
٨. الحرب مع إيران قد تكون أكثر تدميراً للولايات المتحدة من حرب العراق / واشنطن بوست	١١
٩. دور مراكز الفكر في الهجوم على إيران؛ سيناريو مشابه للعراق / Responsible Statecraft	١٢
١٠. التصريحات المتناقضة لترامب والضربات الإيرانية أبقت الأكراد بعيداً عن الحرب / الشرق الأوسط	١٣
١١. كم يمكن للعراق أن يصدر من النفط بدون مضيق هرمز؟ / روداو	١٤
١٢. أمريكا وإيران.. هجوم بري بين التردد والمغامرة / كردستان٢٤	١٥
١٣. ثلاثة سيناريوهات لدول الخليج بعد الحرب مع إيران / مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي	١٧
١٤.المكاسب والخسائر: تقييم مسارات الحرب مع إيران/الجزيرة	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

يُظهر استعراض مجموع التقارير الصادرة عن مراكز الفكر ووسائل الإعلام الدولية أن الحرب الجارية في غرب آسيا قد دخلت مرحلة لم يعد بالإمكان وصفها بأنها مجرد صراع عسكري أو حتى أزمة جيوسياسية محدودة. فقد تحولت هذه الحرب اليوم إلى «نظام منافسة متعدد الطبقات»، تعمل فيه المنطق العسكرية والاقتصادية والأمنية والهوياتية في آنٍ واحد، وتعمل على تعزيز بعضها البعض. وفي هذا السياق، يواجه العراق، باعتباره أحد أهم الدول المحورية في المنطقة، أكبر قدر من الضغوط الناجمة عن هذا التحول البنيوي. من منظور استراتيجي، تتمثل السمة الأهم للوضع الراهن في الانتقال من «حروب قائمة على الأهداف» إلى «حروب استنزاف شبكية». وضمن هذا الإطار، لا يمتلك أي من الفاعلين الرئيسيين—الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل—القدرة على فرض نصر حاسم، إلا أن جميعهم قادرون على إلحاق تكاليف كبيرة بالخصوم وبالفاعلين الإقليميين. وتتمثل نتيجة هذا الوضع في عدم إنهاء الأزمة، بل «ترسيخ حالة من عدم الاستقرار المُدار». على مستوى العراق، تواجه الدولة تناقضاً بنيوياً: فمن جهة، هي بحاجة إلى الاندماج في النظام الاقتصادي والأمني الغربي (من حيث الاستثمار وإعادة الإعمار والاستقرار)، ومن جهة أخرى، وبسبب بنية ما بعد عام ٢٠٠٣ ووجود جماعات مسلحة وشبكات سياسية قريبة من إيران، فإنها تقع ضمن دائرة نفوذ إقليمي. وقد أدى هذا الازدواج إلى دخول العراق فعلياً في حالة «سيادة محدودة»، أي دولة تبدو مستقلة شكلياً لكنها تواجه قيوداً داخلية وخارجية كبيرة في القرارات الأمنية والاستراتيجية الأساسية. على المستوى الإقليمي، أظهرت الحرب أن الأدوات الاقتصادية أصبحت لا تقل أهمية عن الأدوات العسكرية. فقد تحولت عمليات مثل الضغط على صادرات النفط، وفرض العقوبات على الشبكات المالية، والتحكم في المسارات البحرية، إلى جعل الاقتصاد ساحة الحرب الرئيسية. والنتيجة المباشرة لذلك هي زيادة هشاشة دول مثل العراق التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على مسار أو مسارين للتصدير. من الناحية الجيوسياسية، يشهد هيكل «محور المقاومة» التقليدي تحولاً ملحوظاً. فعلى عكس السابق حيث كان يتمتع ببنية مركزية نسبياً، فإنه يتجه اليوم نحو شبكة أكثر تشتتاً ومحلية. وهذا التحول يحمل نتيجتين متناقضتين: فمن جهة، يجعل السيطرة عليه من قبل إيران أكثر صعوبة، ومن جهة أخرى يعزز قدرته على البقاء في ظل الضغوط العالية. وعلى المستوى الكلي، فإن الخطر الأكبر في مستقبل المنطقة لا يتمثل في انتصار أحد الأطراف، بل في «التآكل التدريجي للدول وزيادة الاعتماد البنيوي على الفاعلين الخارجيين». ويُعد العراق مثالاً بارزاً على ذلك؛ إذ إنه إذا لم يتمكن من تحقيق توازن مستدام بين التنافس الأمريكي والإيراني، فقد يتحول من دولة في طور إعادة البناء إلى دولة عالقة في دورة أزمة مزمنة. ويخلص التحليل إلى أن مستقبل غرب آسيا لا يتجه نحو نظام جديد، بل نحو «فوضى مستقرة مُدارة». وفي مثل هذه الظروف، لن يُقاس نجاح الدول بالانتصار العسكري، بل بقدرتها على إدارة الاعتماديات الخارجية، والتوترات الداخلية، والضغوط الاقتصادية في آنٍ واحد.

نيوزويك

العراق مستعد للدخول في فصل جديد مع واشنطن

في ١٧ أبريل ٢٠٢٦، نشر رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مقالاً بعنوان «العراق مستعد للدخول في فصل جديد مع واشنطن» في مجلة Newsweek. وتتمثل الرواية الرئيسية للمقال، من وجهة نظر الكاتب، في أن العراق قد تجاوز مرحلة الأزمات الأمنية وعدم الاستقرار المزمن، وهو يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تكون فيها الاستقرار السياسي، وإعادة الإعمار الاقتصادي، والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة هي المحاور الأساسية لسياسة

الدولة. في مستهل المقال، يشير السوداني إلى الانتخابات العراقية الأخيرة، معتبراً إياها دليلاً على تأييد شعبي لمسار حكومته. ويؤكد أن انتصار ائتلافه ليس مجرد نجاح انتخابي، بل هو تأكيد لسياسة تهدف إلى الحفاظ على استقرار البلاد في ظل ظروف إقليمية شديدة التوتر، وفي الوقت نفسه تعزيز مؤسسات الدولة وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويرى أن أداء الحكومة خلال السنتين والنصف الماضيتين أثبت قدرة العراق على الصمود أمام موجات التوتر الإقليمي المتعددة، وتجنب الانزلاق إلى حرب واسعة. وفي رواية الكاتب، يُعد أحد أبرز إنجازات الحكومة منع انجرار العراق إلى صراعات إقليمية عقب تصاعد أزمة غزة في أكتوبر ٢٠٢٣. ويوضح أنه خلال تلك الفترة تعرض العراق لضغوط كبيرة داخلية وخارجية، من بينها هجمات شنتها جماعات مسلحة من داخل الأراضي العراقية على القوات الأمريكية، وازدياد التوتر بين القوى الإقليمية. ومع ذلك، سعت حكومته إلى إدارة الأزمة عبر الوسائل السياسية والإجراءات الأمنية وضبط التوازنات، لمنع تحول العراق إلى ساحة حرب بالوكالة. ويرى السوداني أن هذا النهج لا يعكس ضعفاً، بل يعبر عن ممارسة السيادة الوطنية في واحدة من أكثر المراحل تعقيداً في تاريخ العراق الحديث. ويتطرق لاحقاً إلى دور الجماعات المسلحة، ولا سيما الحشد الشعبي، مشيراً إلى دورها في محاربة تنظيم داعش، مع التأكيد في الوقت ذاته على أنه لا يمكن على المدى البعيد الإبقاء على هياكل عسكرية موازية للدولة. ويطرح رؤية مفادها أن مستقبل العراق يجب أن يقوم على بنية أمنية مركزية خاضعة لسلطة الدولة، رغم أن هذا المسار تدريجي وصعب ولم يتحقق بشكل كامل بعد. ويخصص جزءاً مهماً من المقال للاقتصاد العراقي، حيث يسعى إلى تقديم صورة لاقتصاد في طور التعافي والنمو. ويعتبر عودة الشركات الدولية الكبرى مثل ExxonMobil وChevrong وBP وGE Vernova مؤشراً على تجدد ثقة العالم بالعراق. كما يشير إلى عقود بمليارات الدولارات في مجالات الطاقة والكهرباء والبنية التحتية، معتبراً أن هذه التطورات تعكس تحول العراق إلى وجهة استثمارية دولية مهمة. ويرى أن الاقتصاد العراقي بدأ يتجاوز الاعتماد الحصري على النفط الخام ويتجه نحو التنويع وتطوير البنى التحتية. وعلى المستوى الإقليمي، يصف الكاتب العراق بأنه يمتلك موقعاً جيوسياسياً فريداً يؤهله للعب دور «الدولة الجسر» بين شرق وغرب المنطقة. ويعتبر مشاريع مثل «طريق التنمية» مثالاً على هذا الدور، وهو مشروع يهدف إلى ربط ميناء الفاو بتركيا ومن ثم بأوروبا. ومن وجهة نظره، فإن العراق لن يكون ساحة صراع للقوى الإقليمية، بل ممراً تجارياً واتصالياً محورياً في مستقبل المنطقة. وفي الجزء الختامي، يوجه السوداني دعوة مباشرة إلى الولايات المتحدة بأن ترتقي العلاقة بين البلدين إلى مرحلة جديدة. ويرى أن واشنطن يجب ألا تنظر إلى العراق من منظور الأزمات والأمن فقط، بل كشريك اقتصادي واستراتيجي. ويقترح ثلاثة محاور رئيسية للمستقبل: زيادة الاستثمارات الأمريكية في العراق، وتعزيز التعاون المؤسسي في المجال الأمني وإصلاح الهياكل العسكرية، وتطوير التعاون الاستخباري ومكافحة الإرهاب ضمن إطار أكثر استقراراً واحترافية. ويخلص المقال إلى أن العراق لم يعد دولة غارقة في الأزمات كما في السابق، بل أصبح قادراً على استعادة جزء من استقراره، وجذب الاستثمارات، وتوسيع دوره الإقليمي. ومن ثم، فقد حان الوقت للانتقال بالعلاقة بين بغداد وواشنطن من إدارة الأزمات إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد تقوم على المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، والواقع الإقليمي الجديد.

https://www.newsweek.com/iraq-pm-al-sudani-baghdad-is-ready-for-a-

جيروزاليم بوست

سفر إسماعيل قاآني إلى بغداد ومساعي إيران للتأثير على مستقبل العراق السياسي

في ٢٠ أبريل ٢٠٢٦، نُشر تقرير بقلم جيمس جانو في صحيفة Jerusalem Post يتناول زيارة إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، إلى بغداد، ولقاءاته مع قادة سياسيين وجماعات مسلحة شيعية في العراق. وتتمثل الرواية الرئيسية للتقرير، من وجهة نظر الكاتب، في أن إيران تواصل سعيها عبر شبكة حلفائها في العراق للتأثير على عملية اختيار رئيس الوزراء المقبل وعلى مستقبل بنية القوات المسلحة غير الحكومية في البلاد، في وقت تتزايد فيه الضغوط الأمريكية والعقوبات المفروضة على هذه الجماعات. ووفقاً للتقرير، وصل إسماعيل قاآني إلى بغداد في أوائل أبريل ٢٠٢٦، حيث أجرى سلسلة من الاجتماعات المنفصلة مع قادة الفصائل المسلحة، ثم مع أعضاء «الإطار التنسيقي الشيعي»، وهو تحالف سياسي يُعد أكبر كتلة شيعية في البرلمان العراقي ويتمتع بعلاقات وثيقة مع إيران. وبحسب مصدر تحدّث إلى وكالة «شفق نيوز» العراقية، فإن الهدف الأساسي من الزيارة كان محاولة التوصل إلى

اتفاق بشأن مرشح مشترك لمنصب رئيس وزراء العراق. ويؤكد التقرير أن زيارة قاآني جاءت في وقت لم يتمكن فيه العراق بعد من التوصل إلى توافق حول تشكيل الحكومة الجديدة واختيار رئيس الوزراء، ما خلق حالة من الغموض السياسي. وفي هذا السياق، برز مجدداً دور الفاعلين الخارجيين، وخاصة إيران والولايات المتحدة، بشكل أكثر وضوحاً. ويُقدَّم قاآني، بصفته رئيس فيلق القدس المسؤول عن العمليات الخارجية للحرس الثوري ودعم الحلفاء الإقليميين، كأحد أهم أدوات النفوذ الإيراني في العراق. ويتناول جزء آخر من التقرير مستقبل الجماعات المسلحة الشيعية في العراق، حيث جرت مناقشات حول دمج هذه الجماعات ضمن هياكل الدولة الأمنية الرسمية، إضافة إلى الفصل بين جناحها السياسي والجناح العسكري. ويرى الكاتب أن هذه النقاشات تعكس ضغوطاً داخلية وخارجية متزايدة للحد من الدور المستقل للفصائل المسلحة وتعزيز سيطرة الحكومة المركزية على استخدام القوة داخل البلاد. كما يبرز التقرير دور الولايات المتحدة بشكل واضح، مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب هددت بقطع المساعدات المالية في حال عودة نوري المالكي إلى رئاسة الحكومة. وهذا يعكس، بحسب التقرير، أن العملية السياسية في العراق لا تزال خاضعة بدرجة كبيرة لتأثير القوى الخارجية، وأن اختيار رئيس الوزراء لا يُعد شأناً داخلياً خالصاً، بل مرتبطاً بالمعادلات الإقليمية والدولية. وفي سياق متصل، يشير التقرير إلى تشديد العقوبات الأمريكية على الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران، حيث فرضت وزارة الخزانة الأمريكية، ضمن عملية أُطلق عليها اسم «الغضب الاقتصادي»، عقوبات على عدد من قادة الجماعات المسلحة مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وفصائل أخرى متحالفة مع إيران. كما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن مكافأة مالية قدرها ١٠ ملايين دولار مقابل معلومات عن أحد قادة كتائب حزب الله. ويرى الكاتب أن هذه الإجراءات جزء من استراتيجية الضغط الأقصى للحد من النفوذ الإيراني في العراق. ويخلص التقرير إلى أن العراق يعيش حالة معقدة من التنافس السياسي والأمني؛ إذ تسعى إيران عبر شبكاتها السياسية والعسكرية إلى التأثير على تشكيل الحكومة المقبلة، بينما تعمل الولايات المتحدة من خلال العقوبات والضغوط السياسية على تقليص هذا النفوذ. وفي هذا السياق، تجد القوى الشيعية والبنية السياسية العراقية نفسها في قلب هذا الصراع. وفي النهاية، يقدم التقرير صورة لعراق لا يزال يفتقر إلى استقلال كامل في قراراته السياسية الكبرى، ويظل عرضة لتأثيرات وصراعات القوى الخارجية. ومن وجهة نظر الكاتب، فإن زيارة قاآني ليست مجرد حدث دبلوماسي عابر، بل مؤشر على استمرار الدور الإيراني النشط في رسم ملامح مستقبل العراق السياسي والسعي للحفاظ على نفوذه داخل بنية السلطة في البلاد.

https://www.jpost.com/middle-east/iran-news/

DefenseScoop

أطلقت الولايات المتحدة عملية «الغضب الاقتصادي» بهدف تعطيل تدفقات الإيرادات الإيرانية في ظل الحصار

DEFENSESCOOP

في ١٦ أبريل ٢٠٢٦، نشرت براندي فنسنت مقالاً في مجلة DefenseScoop بعنوان «أطلقت الولايات المتحدة عملية «الغضب الاقتصادي» لتعطيل تدفقات الإيرادات الإيرانية في ظل الحصار». وتتمثل الرواية الرئيسية للمقال، من وجهة نظر الكاتبة، في أن الولايات المتحدة دخلت مرحلة جديدة من الضغط المركّب العسكري والاقتصادي على إيران، هدفها لا يقتصر على الاحتواء العسكري، بل يمتد إلى شلّ مصادر التمويل والطاقة في البلاد. ويشرح التقرير أنه بالتوازي مع العملية العسكرية «الغضب الملحمي» والحصار البحري المفروض على إيران، أطلقت واشنطن عملية جديدة تحمل اسم «الغضب الاقتصادي» (Operation Economic Fury). وتُدار هذه العملية من قبل وزارة الخزانة الأمريكية، وتركّز على قطع شبكات الإيرادات الإيرانية، ولا سيما صادرات النفط ومسارات النقل البحري. ويرى الكاتب أن هذا التطور يعكس انتقال السياسة الأمريكية من مستوى الضغط العسكري التقليدي إلى توسيع نطاق الصراع ليشمل الاقتصاد العالمي أيضاً. وفي القسم العسكري من التقرير، تتم الإشارة إلى حصار بحري للموانئ الإيرانية أدى إلى انسحاب ما لا يقل عن ١٣ سفينة من مسارات مرتبطة بإيران. ويُنفَّذ هذا الحصار باستخدام أدوات استخباراتية وبحرية ورقابية، بهدف فرض سيطرة شبه كاملة على حركة التجارة البحرية الإيرانية، خصوصاً في منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز. ويقدّم المقال هذه الإجراءات باعتبارها جزءاً من استراتيجية الضغط الأقصى لإضعاف القدرة الاقتصادية الإيرانية. كما يتناول التقرير العقوبات الواسعة التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية، والتي استهدفت عشرات الأفراد والشركات والسفن المرتبطة بشبكات تصدير النفط

الإيراني. وتشمل هذه الإجراءات شبكات تجارة النفط وبعض الشخصيات الاقتصادية المرتبطة بالبنية المالية للدولة الإيرانية. ويرى الكاتب أن الهدف من ذلك هو تفكيك قنوات التمويل غير الرسمية وتقليص قدرة إيران على الالتفاف على العقوبات. ويتطرق المقال أيضاً إلى تغييرات في بنية صنع القرار الأمني الأمريكي، حيث يشير إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أنشأت وحدة جديدة لتنسيق الأدوات الاقتصادية والعسكرية، بما يعكس دمج الاقتصاد ضمن أدوات الحرب الحديثة. ويُقدَّم هذا التحول باعتباره دليلاً على دخول الولايات المتحدة في نموذج «الحرب المركّبة»، حيث تتلاشى الحدود بين الحرب الاقتصادية والعسكرية. وعلى المستوى الميداني، يشير التقرير إلى تصعيد عسكري متبادل، حيث قامت إيران، وفقاً للرواية، بشن هجمات صاروخية وطائرات مسيّرة ضد أهداف إقليمية وقوات أمريكية. كما يتحدث عن ارتفاع مستوى التوتر والخسائر، بما يشير إلى أن الأزمة تجاوزت بعدها الاقتصادي لتتحول إلى صراع إقليمي نشط. وفي الخلاصة، يرى المقال أن عملية «الغضب الاقتصادي» إلى جانب الحصار البحري تشكل جزءاً من استراتيجية شاملة للضغط متعدد الأبعاد على إيران، هدفها تقويض مصادر الدخل، وتقييد صادرات النفط، وإضعاف البنية التحتية للطاقة، وبالتالي تقليص القدرة العسكرية والسياسية لطهران في المنطقة. ويقدّم النص في النهاية صورة لصراع معقد ومتشابك تتداخل فيه عناصر الاقتصاد والتجارة والعمل العسكري، بما يعكس، بحسب الكاتبة، مرحلة جديدة وأكثر حدة من التوتر بين إيران والولايات المتحدة، حيث يصبح الضغط الاقتصادي موازياً في الأهمية للعمليات العسكرية في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية.

https://www.jpost.com/middle-east/iran-news/article٨٩٣٥٥٤-

FDD

خليج فارس أول اختبار لـ«عملية الغضب الاقتصادي»

في مقال نُشر بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢٦ بقلم أحمد شراوي وبهنام بن‌طالبلو في معهد FDD، بعنوان «خليج فارس أول اختبار لعملية الغضب الاقتصادي»، تتمحور الرواية الرئيسية للكاتبين حول أن الولايات المتحدة، بعد بدء وقف إطلاق النار وبالتزامن مع الضغوط العسكرية في مضيق هرمز، دخلت مرحلة جديدة من الحرب الاقتصادية ضد إيران، وأن الخليج الفارسي يمثل أول ساحة اختبار لهذه الاستراتيجية الجديدة. ويرى الكاتبان أن السياسة الأمريكية الجديدة، تحت مسمى «عملية الغضب الاقتصادي»، تركز على استهداف الشبكات المالية والمصرفية الإيرانية في المنطقة. وفي هذا الإطار، قامت وزارة الخزانة الأمريكية بتسليم قائمة

من البنوك والمؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إلى حكومتي البلدين، بدعوى أن هذه المؤسسات تسهّل أنشطة مالية غير قانونية لصالح إيران. ويُقدَّم هذا الإجراء كرسالة تحذير مباشرة لدول المنطقة، بل وحتى للصين وهونغ كونغ، بأن أي تعاون مالي مع إيران قد يترتب عليه تبعات اقتصادية وعقوبات. وفي رواية المقال، تُصوَّر الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على أنهما المساران الرئيسيان لالتفاف إيران على العقوبات. ويوضح الكاتبان أن إيران، نتيجة قطع وصولها إلى النظام المصرفي العالمي مثل «سويفت»، تعتمد على شبكة معقدة من مكاتب الصرافة والشركات الوهمية والحسابات المصرفية في هذه الدول لتحويل الأموال وتبديل العملات. ويشير التقرير إلى أن بنوكاً مثل بنك ملت وبنك صادرات إيران، وعلى الرغم من العقوبات المتعلقة بالإرهاب والبرنامج النووي، ما تزال تنشط بشكل غير مباشر عبر هذه القنوات في بعض الدول. كما يلفت إلى دور شركات واجهة في الإمارات، يُزعم أنها تدير مليارات الدولارات من المعاملات المرتبطة بالنفط والموارد المالية الإيرانية، بما يتيح لطهران مواصلة تصدير النفط وتحريك عائداته بطرق غير شفافة عبر وسطاء. أما في ما يتعلق بعُمان، فيشير المقال إلى وجود شركات وشبكات مالية تُستخدم كقنوات لتحويل الأموال بين إيران والخارج، بما في ذلك، وفق الادعاءات، تسهيل تحويلات مالية إلى جماعات مثل حزب الله في لبنان. ويتناول المقال أيضاً الأسباب السياسية والاقتصادية التي تدفع هذه الدول إلى الحفاظ على علاقات غير مباشرة مع الشبكة المالية الإيرانية. فالإمارات، بحسب التحليل، بحكم سياستها الاقتصادية المفتوحة وتحولها إلى مركز مالي عالمي، أصبحت بشكل غير مقصود بيئة يمكن أن تمر عبرها أموال خاضعة للعقوبات. أما عُمان، فبسبب سياستها الخارجية المتوازنة ودورها الوسيط بين إيران والولايات المتحدة، تفضل الإبقاء على بعض القنوات المالية مع طهران. ويرى الكاتبان أن هذا الوضع يشكل تحدياً كبيراً لسياسة العقوبات الأمريكية، لأنه يسمح لإيران بالاستمرار في الوصول إلى موارد مالية رغم الضغوط الدولية، ويُمكّنها من مواصلة تصدير النفط وتجاوز القيود المصرفية. وفي القسم المتعلق بالسياسات المقترحة، يدعو المقال واشنطن إلى تكثيف الضغط على البنوك وشركات الصرافة والشركات الوهمية في الإمارات وعُمان، وفرض عقوبات ثانوية على أي كيانات تسهّل المعاملات المالية الإيرانية. كما يشدد على ضرورة استخدام العلاقات الأمنية الأمريكية مع دول الخليج لإجبارها على تعزيز التعاون في مجال الرقابة المالية. ويخلص المقال إلى أن الخليج الفارسي يمثل أول وأهم ساحة اختبار لـ«عملية الغضب الاقتصادي»، نظراً لأن الشبكات المالية الإيرانية في هذه المنطقة تلعب الدور الأكبر في الالتفاف على العقوبات. ومن وجهة نظر الكاتبين، فإن نجاح أو فشل هذه العملية في الخليج سيحدد مدى فعالية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في تقليص الموارد المالية الإيرانية. وفي النهاية، يقدم النص صورة عن تنافس اقتصادي وجيوسياسي معقد، حيث يتحول الخليج الفارسي إلى مركز رئيسي للصراع بين إيران والولايات المتحدة. وتقوم الفكرة الأساسية للرواية على أن الحروب المستقبلية لن تُحسم في الميدان العسكري فقط، بل أيضاً في مجالات المصارف والطاقة والشبكات المالية غير الرسمية، وأن الخليج سيكون الساحة الأولى لهذا الصراع الجديد.

https://www.fdd.org/analysis/١٥/٠٤/٢٠٢٦/the-persian-gulf-is-the-first-

ذا ناشيونال نيوز

الحرب الأمريكية والإسرائيلية مع إيران وتراجع أجندة التنمية في العراق

في ١٨ أبريل ٢٠٢٦، نشر زيد العلي، الباحث الزائر في جامعة برينستون، مقالاً بعنوان «الحرب الأمريكية والإسرائيلية مع إيران وتراجع أجندة التنمية في العراق». وتتمثل الرواية الرئيسية للمقال، من وجهة نظر الكاتب، في أن الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران ليست مجرد أزمة إقليمية محدودة، بل إنها تعطل بشكل مباشر مسار التنمية والاستقرار السياسي في العراق، وتدفعه مجدداً نحو عدم الاستقرار والأزمات البنيوية. في مستهل المقال، يؤكد الكاتب أن العراق كان خلال

ما يقارب العقد الماضي قد دخل مرحلة نسبية من الاستقرار والنمو الاقتصادي والهدوء السياسي، إلا أن الحرب الجديدة ضد إيران تهدد هذا المسار بشكل كبير. ويرى أن الحكومة العراقية لم تتخذ موقفاً حاسماً تجاه هذه الحرب، ما جعل البلاد عرضة لضغوط القوى الخارجية، ودفعها تدريجياً لتصبح ساحة تنافس إقليمي ودولي. وتقوم رواية الكاتب على أن النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تشكّل بطريقة سمحت لبعض الجماعات المرتبطة بإيران بلعب دور بارز في السياسة والاقتصاد وحتى الأمن. هذه الجماعات، التي تمتلك استقلالاً مالياً وقدرات عسكرية كبيرة، تُعد عملياً جزءاً من الدولة لكنها في الوقت نفسه تتبع أجندات مستقلة. ومن وجهة نظر الكاتب، فإن هذا التناقض يمثل أحد أبرز أسباب ضعف الحوكمة في العراق. وفي سياق متصل، يتناول المقال دور الجماعات المسلحة الشيعية وعلاقتها بإيران، موضحاً أن الحكومات العراقية السابقة كانت تتجنب الدخول في مواجهة مباشرة معها لتفادي الصدام الداخلي والتوتر مع طهران. إلا أن الوضع الحالي، في ظل الحرب الإقليمية، جعل هذا النهج غير قابل للاستمرار، خاصة مع قيام بعض هذه الجماعات بشن هجمات على أهداف أمريكية وحتى داخل العراق، مما يضع البلاد على حافة مواجهة مباشرة بين أطراف متعددة. كما يسلط المقال الضوء على تأثير الحرب على عملية تشكيل الحكومة في العراق، حيث أدت الانقسامات السياسية المرتبطة بالوضع الإقليمي إلى تأخير تشكيل حكومة جديدة، الأمر الذي أدى إلى إدارة البلاد عبر حكومة مؤقتة محدودة الصلاحيات، ما أضعف قدرة بغداد على التعامل مع الأزمات الأمنية والاقتصادية. ويركز جزء مهم من التحليل على وضع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، إذ يرى الكاتب أنه مضطر إلى الموازنة بين ضغوط الجماعات القريبة من إيران، والرأي العام الداخلي، والضغوط الأمريكية، وهو ما يجعل قراراته أكثر حذراً وتردداً، خصوصاً في ما يتعلق بملف الجماعات المسلحة. ويتناول المقال أيضاً الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل العراق، مشيراً إلى أن المجتمع العراقي منقسم بشدة حول الحرب؛ إذ يميل إقليم كردستان إلى رفض التصعيد، بينما تتبنى قطاعات واسعة من الشيعة العرب مواقف متباينة بين التعاطف مع إيران أو معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل، ما يجعل اتخاذ موقف حكومي موحد أمراً بالغ الصعوبة. وفي الجانب الاقتصادي، يشير المقال إلى أن إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران أدى إلى انخفاض صادرات النفط العراقية وتكبد البلاد خسائر بمليارات الدولارات، في وقت تعتمد فيه بغداد على النفط بنسبة تقارب ٩٠٪ من إيراداتها. ويرى الكاتب أن الاقتصاد العراقي أصبح شديد الهشاشة أمام التحولات الجيوسياسية في المنطقة. وفي الخلاصة، يؤكد زيد العلي أن العراق يجد نفسه محاصراً بين ضغوط الجماعات الداخلية المرتبطة بإيران من جهة، والضغوط الأمريكية والإقليمية من جهة أخرى، ما يجعل سياسة «تجنب الصراع» التي ساهمت سابقاً في تحقيق الاستقرار غير فعالة بل خطيرة في المرحلة الحالية. ويخلص المقال إلى أن الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران قد أخرجت العراق من مسار التنمية، وأعادته إلى ساحة صراع القوى الخارجية. ومن وجهة نظر الكاتب، فإن استمرار هذا المسار قد يدفع العراق من دولة في طور إعادة البناء إلى دولة تعود مجدداً إلى دوامة طويلة من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية.

https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/١٨/٠٤/٢٠٢٦/iraqs-

فورين أفيرز

حرب إيران وإعادة تشكّل «محور المقاومة»: أزمة الهوية والسياسة الشيعية في المنطقة

في ١٦ أبريل ٢٠٢٦، نشر حميدرضا عزيزي، الباحث الزائر في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن، مقالاً بعنوان «الحرب الإيرانية ومعناها لمحور المقاومة». وتتمثل الرواية الرئيسية للمقال، من وجهة نظر الكاتب، في أن الحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل ليست مجرد صراع عسكري أو جيوسياسي، بل أصبحت نقطة تحول هوياتية داخل المجتمعات الشيعية في الشرق الأوسط، وقد تؤدي إلى إعادة تشكيل بنية «محور المقاومة» ليس من الأعلى إلى الأسفل، بل من داخل المجتمع نفسه ومن خلال شعور جماعي بالتهديد. في مستهل المقال، يشير الكاتب إلى استخدام القادة الإيرانيين للمفاهيم الدينية والتاريخية الشيعية في تفسير الحرب، موضحاً أن هذا الخطاب، حتى قبل وفاة آية الله خامنئي، كان يتم تعزيزه عبر روايات مثل ثورة الإمام الحسين ومواجهة الظلم. ويرى أن هذا الإطار الأيديولوجي استمر بل وتفاقم بعد وفاة خامنئي، ليصبح الصراع الحالي قضية هوية ودين بالنسبة للعديد من المجتمعات الشيعية في المنطقة. ويؤكد المقال أن الحرب الإيرانية أدت إلى زيادة الشعور بعدم الأمن داخل المجتمعات الشيعية في عدة دول. ففي لبنان، ساهم تراجع حزب الله والهجمات الإسرائيلية الواسعة على المناطق الشيعية في ترسيخ فكرة أن الاستهداف لا يقتصر على تنظيم مسلح، بل يشمل المجتمع الشيعي ككل. وفي العراق، أدت الهجمات على قوات «الحشد الشعبي» إلى تآكل الحدود بين الدولة وهذه الجماعات، وتعزيز إحساسها بالتهديد الوجودي. كما يتناول الكاتب ردود الفعل خارج حدود المنطقة، مشيراً إلى احتجاجات شيعية في باكستان والبحرين، باعتبارها دليلاً على أن الحرب اكتسبت بعداً هوياتياً عابراً للحدود، حيث تفسر المجتمعات الشيعية التطورات الإقليمية باعتبارها جزءاً من مصير جماعي واحد. وفي إطار التحليل، يطرح المقال فكرة «الدورة التفاعلية»، حيث تؤدي كل ضربة عسكرية ضد الجماعات الشيعية إلى تعزيز شعور التهديد، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من التعبئة السياسية والعسكرية. ونتيجة لذلك، لا يؤدي الصراع إلى إضعاف محور المقاومة، بل إلى إعادة إنتاجه وتوسيعه. وفي قسم لبنان، يوضح الكاتب أن حزب الله، رغم ضعفه العسكري، لا يزال منخرطاً في الصراع بسبب الضغوط الإسرائيلية وشعوره بالمسؤولية تجاه المجتمع الشيعي، مما أدى إلى تلاشي الفاصل بين الحزب والمجتمع نفسه، بحيث تُفسر أي هجمة عليه كأنها استهداف للطائفة بأكملها. أما في العراق، فيشير المقال إلى أن فصائل «الحشد الشعبي» جزء من بنية الدولة الأمنية الرسمية، لكنها تعمل في الوقت نفسه كقوى شبه مستقلة. ويؤكد أن الضربات الأمريكية والإسرائيلية على هذه الفصائل تزيد الضغط على الحكومة العراقية، رغم استمرار دعوات المرجعية الدينية، مثل آية الله السيستاني، إلى تجنب التصعيد. ويرى الكاتب أن الحرب الحالية تختلف عن النزاعات السابقة، لأنها تُشعر الأطراف المعنية بتهديد وجودي أوسع، ما يدفع الجماعات الشيعية إلى الانخراط بشكل أكبر في المواجهة، حتى مع ارتفاع الكلفة السياسية والعسكرية. وفي الخلاصة، يجادل حميدرضا عزيزي بأن الحرب قد لا تؤدي إلى تفكيك «محور المقاومة»، بل ربما تؤدي إلى إعادة تشكيله، ولكن بشكل مختلف: شبكة أكثر تشتتاً، محلية الطابع، وأقل مركزية، لكنها في الوقت نفسه أكثر انتشاراً واستدامة، لأنها قائمة على شعور مشترك بالتهديد والهوية الشيعية. ويختتم المقال بأن الحرب بين إيران وحلفائها من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، تتحول تدريجياً إلى أزمة هوية واجتماعية داخل العالم الشيعي، أزمة لا تعيد فقط تشكيل موازين القوى عبر الهزيمة العسكرية، بل من خلال إعادة تعريف الهوية وتعبئة المجتمعات، بما قد يعيد رسم خريطة القوة في الشرق الأوسط.

https://www.foreignaffairs.com/iran/what-iran-war-means-axis-

مجلس العلاقات الخارجية (CFR)

كيف أكدت الحرب الإيرانية سياسة الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تحدّتْها وزادت من تعقيدها

COUNCIL on FOREIGN RELATIONS

في ١٥ أبريل ٢٠٢٦، نُشر مقال تحليلي بقلم إليسا أيرز وآريانه طباطبائي بعنوان «كيف أكدت الحرب الإيرانية سياسة الولايات المتحدة، ورفضتها، وجعلتها أكثر تعقيداً». وتتمثل الرواية الرئيسية للكاتبتين في أن الحرب الحالية بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل قد بدت في ظاهرها وكأنها تؤكد بعض توقعات المحللين الأمريكيين، لكنها عملياً كشفت أن هذه التوقعات إما تم تجاهلها في صنع القرار السياسي أو لم تُترجم بشكل صحيح إلى سياسات فعّالة، مما أدى إلى حرب ذات نتائج غير متوقعة ومعقدة. في مستهل المقال، تشير الكاتبتان إلى أن العديد من سيناريوهات الحرب مع إيران كانت قد دُرست مسبقاً داخل المؤسسات الأمنية والأكاديمية الأمريكية. ومع ذلك، فإن قرارات واشنطن عند اندلاع الحرب، خصوصاً في عهد دونالد ترامب، اتسمت بأنها اعتمدت على اعتبارات لحظية وأهداف غير واضحة أكثر من اعتمادها على استراتيجية متماسكة، ما أدى إلى مشكلات في التخطيط العسكري، وضعف في تحديد الأهداف، وأخطاء في إدارة العمليات والأزمات. ويؤكد المقال أن أحد الافتراضات الأساسية في السياسة الأمريكية تجاه إيران كان خاطئاً، وهو

الاعتقاد بأن الجماعات الوكيلة لإيران ستتدخل بشكل منسق وقوي في حال اندلاع حرب مباشرة. لكن الواقع، بحسب التحليل، أظهر أن العديد من هذه الجماعات استجابت بشكل محدود؛ إذ تعرضت حماس لضعف شديد، وتدخلت جماعة الحوثي بتأخير، بينما شاركت الفصائل العراقية بدرجات أقل من المتوقع. كما أن حزب الله في لبنان، رغم كونه أبرز حلفاء إيران الإقليميين، فقد جزءاً كبيراً من قدرته العملياتية بسبب الضغوط الداخلية والهجمات الإسرائيلية. وفي جانب آخر، تشير الكاتبتان إلى خطأ تحليلي مهم آخر، وهو الافتراض بأن إيران ستعتمد سلوكاً انتقائياً في الرد على الهجمات. لكن ما حدث، وفقاً للمقال، هو أن إيران وسّعت نطاق عملياتها منذ بداية الحرب، ووجهت ضربات إلى عدة دول في المنطقة، بما في ذلك دول الخليج والعراق وأهداف خارجية أخرى، بهدف زيادة كلفة الحرب على خصومها. ويتناول المقال أيضاً تطورات مضيق هرمز، موضحاً أن السيناريوهات السابقة التي توقعت إغلاقه لم تتحقق بشكل مباشر، لكن إيران أنشأت بدلاً من ذلك نظاماً غير رسمي للتحكم والرسوم، يسمح لها بممارسة ضغط اقتصادي كبير مع الحفاظ على جزء من صادراتها. وهذا التطور، بحسب الكاتبتين، غيّر بشكل ملحوظ التوازن الاقتصادي في المنطقة. كما يناقش المقال تحولاً في العقيدة العسكرية الإيرانية، حيث تشير الكاتبتان إلى أن إيران ابتعدت تدريجياً عن سياسة «الإنكار» في العمليات العسكرية، واتجهت نحو أساليب أكثر مباشرة وعلنية، نتيجة تراجع فعالية شبكة الوكلاء وزيادة الضغوط العسكرية عليها. ويرى التحليل أن هذا التحول قد ينعكس على الأمن الإقليمي على المدى الطويل. وفي المقابل، يؤكد المقال أن بعض التقديرات الأمريكية كانت صحيحة، وأهمها الاعتقاد بأن النظام الإيراني لا ينهار بسهولة حتى تحت ضغط عسكري شديد. فبنية الدولة الإيرانية المعقدة، بحسب الكاتبتين، تسمح لها بالحفاظ على السيطرة الداخلية حتى في ظل استهداف قياداتها العليا. وفي الخلاصة، ترى الكاتبتان أن الحرب مع إيران ليست سيناريو بسيطاً بين نصر وهزيمة، بل هي أزمة متعددة الطبقات أعادت تأكيد بعض الفرضيات الأمريكية، ونقضت بعضها الآخر، وزادت في الوقت نفسه من تعقيد فهم السياسة الإيرانية. فهي تُظهر أن إيران وحلفاءها أكثر هشاشة مما كان يُعتقد، لكنها في الوقت نفسه تثبت أن انهيار النظام أو تغييره بسرعة أمر غير واقعي. وتختتم المقالة بالتأكيد على أن المشكلة الكبرى في السياسة الأمريكية تجاه إيران تكمن في الفجوة بين التحليل الاستخباراتي وصنع القرار السياسي. وترى الكاتبتان أن هذه الحرب لا تغيّر فقط موازين القوى في المنطقة، بل تستدعي أيضاً إعادة تقييم شاملة لافتراضات واشنطن حول إيران ومحور المقاومة ومستقبل الشرق الأوسط.

https://www.cfr.org/articles/how-the-iran-war-confirmed-contradicted-

واشنطن بوست

الحرب مع إيران قد تكون أكثر تدميراً للولايات المتحدة من حرب العراق

في ١٦ أبريل ٢٠٢٦، نُشر مقال تحليلي ينتقد التيارات المؤيدة للحرب مع إيران في الولايات المتحدة. ويجادل الكاتب في هذا النص بأن السردية الأساسية لدى دعاة الحرب الأمريكيين بشأن الحرب مع إيران، وخاصة مقارنتها بحرب العراق عام ٢٠٠٣، تقوم على تبسيط خطير قد يؤدي إلى تكرار أخطاء الماضي. وتتمثل الرواية الرئيسية للمقال في أن أنصار الحرب مع إيران، رغم ادعائهم أن هذه الحرب تختلف عن حرب العراق، فإنهم في الواقع يقعون في الأنماط الذهنية نفسها والأخطاء التحليلية ذاتها التي وقعت في السابق. في مستهل المقال، يُشار إلى آراء بعض المسؤولين الأمريكيين، مثل نائب الرئيس جيه دي فانس، الذين يرون أن الفرق الأساسي بين الحربين يتمثل في «ذكاء الرئيس الحالي» مقارنة بالإدارات السابقة. ويصف الكاتب هذا الطرح بأنه شديد التبسيط، مؤكداً أن جودة القائد السياسي وحدها لا يمكن أن تحدد طبيعة الحرب أو نتائجها.

ثم ينتقل المقال إلى الفروقات البنيوية بين الحربين. فمن جهة، في حرب العراق التزمت الولايات المتحدة بالاحتلال وإعادة الإعمار بعد الحرب، بينما لا يوجد في حالة الحرب مع إيران مثل هذا التصور. كما أن حرب العراق شهدت تمرداً داخلياً وتدخلاً إيرانياً، في حين أن طبيعة المواجهة الحالية تختلف من حيث مستوى وحجم الانخراط الإقليمي المباشر. ومع ذلك، يؤكد الكاتب أن هذه الفروقات لا ينبغي أن تحجب أوجه التشابه العميقة بين الحالتين. ومن أبرز محاور المقال أن الحرب مع إيران، مثل حرب العراق، تعاني من غياب أهداف واضحة ومن تغير مستمر في الاستراتيجية. ويشير الكاتب إلى أن أهداف حرب العراق تغيرت تدريجياً وانتهت إلى أزمة طويلة الأمد، محذراً من أن مؤشرات مشابهة تظهر في الحرب الحالية، بما في ذلك تغير مواقف السياسة الأمريكية بشكل متكرر. وفي جزء مهم من المقال، يتناول الكاتب المشهد السياسي والإعلامي في الولايات المتحدة، موضحاً أن أنصار الحرب غالباً ما يصنفون المنتقدين على أنهم «أعداء للوطن» أو «مؤيدون لإيران». ويرى الكاتب أن معارضة الحرب لا تعني بالضرورة دعم الحكومة الإيرانية، كما أن معارضة حرب العراق لم تكن تعني دعم صدام حسين، لكن هذا التبسيط يحد من مساحة النقد والتحليل. كما يشير المقال إلى أن بعض وسائل الإعلام والسياسيين يصنفون أي تقرير سلبي عن الحرب على أنه «غير وطني»، وهو ما يعتبره الكاتب أمراً خطيراً لأنه يمنع التقييم الواقعي ويقود إلى تفاؤل مفرط في عملية صنع القرار. ومن المحاور الأخرى المهمة أن أنصار الحرب في الولايات المتحدة يربطون دعم الحرب بمفهوم «الشجاعة السياسية». وينتقد الكاتب هذا الفهم، موضحاً أن الشجاعة الحقيقية تتطلب تقييماً دقيقاً للتكاليف والنتائج واحتمالات النجاح، وليس مجرد اتخاذ مواقف متشددة تحت ضغط سياسي أو عاطفي. كما يحذر المقال من أن بعض التيارات المؤيدة للحرب تعيد إنتاج أخطاء تحليلية من فترة حرب العراق، مثل تجاهل تعقيدات المنطقة، وتبسيط سلوك الخصم، والمبالغة في تقدير القدرة العسكرية الأمريكية. ويذكر الكاتب أن هذه الافتراضات أدت سابقاً إلى توقعات خاطئة بشأن «نصر قريب»، بينما كانت الوقائع على الأرض مختلفة تماماً. وفي الخلاصة، يؤكد المقال أن المشكلة لا تكمن في صحة جميع انتقادات الحرب، بل في ضرورة ألا يتجاهل أنصار الحرب هذه الانتقادات. ويرى أن الخطر الأكبر على السياسة الأمريكية في حرب إيران لا يتمثل في الضعف العسكري، بل في انغلاق مساحة النقد والتحليل داخل الولايات المتحدة. ويختتم المقال بالتأكيد على أن الحرب مع إيران، رغم اختلافها عن حرب العراق في بعض الجوانب، لا تزال معرضة للأخطاء الفكرية والسياسية ذاتها. ولذلك، إذا لم يقم صناع القرار بمراجعة افتراضاتهم، فقد تجد الولايات المتحدة نفسها مجدداً منخرطة في حرب طويلة ومكلفة وذات أهداف غير واضحة في الشرق الأوسط.

https://www.washingtonpost.com/opinions/١٦/٤/٢٠٢٦/iran-war-

Responsible Statecraft

دور مراكز الفكر في الهجوم على إيران؛ سيناريو مشابه للعراق

التقرير التحليلي الصادر بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٦ بقلم «جيم لوب» بعنوان «إذا كانت حرب إيران كارثة، فحمّلوا مراكز الفكر في واشنطن المسؤولية» يتناول دور مراكز الأبحاث الأمريكية في تشكيل الخطاب المتعلق بالحرب مع إيران. وتتمثل الرواية الرئيسية للكاتب في أن شبكة من مراكز الفكر القريبة من التيارات المحافظة الجديدة، وأحياناً المؤيدة لإسرائيل، لعبت خلال الأشهر التي سبقت اندلاع الحرب بين إيران والولايات المتحدة عام ٢٠٢٦ دوراً بارزاً في إضفاء الشرعية السياسية والإعلامية على التدخل العسكري ضد طهران، وهو الدور ذاته الذي يُزعم أنها أدته أيضاً في حرب العراق عام ٢٠٠٣. ويؤكد التقرير أنه بناءً على تحليل عدد من أدوات الذكاء الاصطناعي الشائعة، فإن عدة مراكز أبحاث في واشنطن كانت الأكثر إسهاماً في الترويج للخيار العسكري ضد إيران. ومن بينها: «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، و«معهد أمريكان إنتربرايز»، و«معهد هادسون»، و«معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، وجميعها تُصنف ضمن التيار المحافظ الجديد. كما يُشار أيضاً إلى «مؤسسة هيريتيج» باعتبارها من الجهات المؤثرة. ويروي الكاتب أن هذه المؤسسات كررت إطاراً تحليلياً واحداً، قدّمت من خلاله إيران بوصفها تهديداً وجودياً لإسرائيل وحتى للولايات المتحدة، واستندت إلى «الضعف التاريخي» للجمهورية الإسلامية لتبرير العمل العسكري. ويؤكد أن هذه المراكز لم تكن مجرد مؤسسات بحثية محايدة، بل شاركت بشكل نشط في تهيئة الرأي العام والنخب السياسية لقبول الحرب، عبر الشهادة في الكونغرس، والمقالات الإعلامية، والظهور في القنوات التلفزيونية، والنشاط في وسائل التواصل الاجتماعي. ويشير التقرير إلى أن هذا النمط يشبه إلى حد كبير المرحلة التي سبقت حرب العراق، عندما ساهمت نفس التيارات الفكرية ضمن شبكة منسقة في الترويج لادعاءات امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل. وفي جزء آخر من التقرير، يتم التطرق إلى ارتباط هذه المراكز بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث يُقال إن العديد منها يتماشى مع توجهات حزب الليكود وحكومة بنيامين نتنياهو. كما يوضح أن بعض المؤسسات مثل «معهد دراسات الأمن القومي اليهودي في أمريكا» و«مركز السياسات الأمنية» لعبت دوراً في تعزيز خطاب التهديد الإيراني. ويضيف الكاتب أن حتى بعض مراكز الفكر الرئيسية مثل «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» و«مجلس الأطلسي» دعمت، بشكل غير مباشر، خيار العمل العسكري ضمن تحليلاتها الأمنية. ويقدم المقال مقارنة تاريخية بين المناخ الفكري الذي سبق حرب العراق عام ٢٠٠٣ والظروف التي سبقت الحرب مع إيران عام ٢٠٢٦. ويخلص الكاتب إلى أن الشبكة الفكرية نفسها، وبالأشخاص والآليات الإعلامية ذاتها، تعيد إنتاج الخطاب الداعم للحرب، مع اختلاف أن الموضوع انتقل من العراق إلى إيران، بينما بقي نمط الاستدلال قائماً: تضخيم التهديد، المبالغة في المخاطر، والتأكيد على ضرورة التدخل العسكري. وفي الخاتمة، يرى التقرير أن الحرب مع إيران ليست مجرد نتيجة لقرارات سياسية حكومية، بل هي نتاج منظومة فكرية–إعلامية في واشنطن تشكلت عبر عقود، وتعمل من خلال تبادل الأدوار بين الحكومة ومراكز الفكر ووسائل الإعلام على إعادة إنتاج السياسات التدخلية بشكل مستمر. ويحذر الكاتب من أن تجاهل دور هذه الشبكات يجعل فهم الحرب مع إيران ناقصاً، ويزيد من احتمالية تكرار أخطاء حرب العراق.

Which think tanks were most prominent in pushing for the invasion of Iraq?

We asked five AI models to weigh in.

	Gemini	ChatGPT	Claude	Grok
1	AEI	AEI	AEI	FDD
2	Heritage	Hudson	WINEP	WINEP
3	Hudson	WINEP	Heritage	AEI
4	FDD	Heritage	Hudson	Hudson
5	Brookings	FDD	JINSA	Heritage
6	CSIS	CSIS	MEF	CSP

https://responsiblestatecraft.org/iran-war-think-tanks/

الشرق الأوسط

التصريحات المتناقضة لترامب والضربات الإيرانية أبقت الأكراد بعيداً عن الحرب

في ٩ أبريل ٢٠٢٦، نشرت صحيفة «الشرق الأوسط» في قسم الشؤون الإقليمية تقريراً بعنوان: «التصريحات المتناقضة لترامب والضربات الإيرانية أبقت الأكراد بعيداً عن الحرب». وتتمثل الرواية الرئيسية للتقرير في أنه، خلافاً لبعض التصورات الأولية حول احتمال دور كردي في الحرب الأمريكية–الإسرائيلية ضد إيران، فإن مجموعة من العوامل السياسية والعسكرية والأمنية أدت عملياً إلى بقاء الأكراد خارج الحرب وعدم تحولهم إلى طرف فاعل في الصراع. في بداية التقرير، يوضح الكاتب أن دونالد ترامب تبنّى مواقف متناقضة بشأن الأكراد خلال الأيام الأولى من الحرب. ففي اليوم السادس، وعند الحديث عن احتمال قيام قوات كردية إيرانية بعمليات برية، وصف الأمر بأنه «خطوة جيدة» وأبدى نوعاً من الترحيب بها، لكنه بعد يومين

فقط أعلن أن الولايات المتحدة لا تنوي إدخال الأكراد في الحرب. ويشير التقرير إلى أن هذا التغير السريع في المواقف والرسائل المتضاربة تسبب في حالة من الارتباك داخل الأوساط الكردية وأضعف توقعاتهم بشأن الدعم الأمريكي الفعلي. وفي المقابل، يسلط التقرير الضوء على التحركات الإيرانية، حيث استخدمت طهران أدوات أمنية وعسكرية واسعة، شملت إرسال رسائل تهديد إلى الأكراد داخل إيران، وعمليات استخباراتية، وتفتيشات أمنية في المدن، وهجمات محددة على مناطق كردية. كما قام «الحرس الثوري الإيراني» بتهديد قوات كردية في شمال العراق عبر اتصالات مباشرة، ما دفع حكومة إقليم كردستان إلى التراجع عن بعض مواقعها الحدودية، في إشارة إلى عدم رغبتها في الانجرار إلى الحرب وحرصها على الحفاظ على الاستقرار الداخلي. ويشير التقرير أيضاً إلى أن القوى الكردية ليست كتلة موحدة، إذ تختلف أهدافها بشكل كبير؛ فالأكراد الإيرانيون في المنفى يسعون إلى إسقاط النظام في طهران، بينما يركز أكراد العراق على الحفاظ على الحكم الذاتي والاستقرار الإقليمي، في حين أن شريحة واسعة من الأكراد داخل إيران تهدف أساساً إلى تجنب القمع والاعتقال. هذا التباين في الأهداف حال دون تشكيل جبهة كردية موحدة قادرة على لعب دور عسكري مؤثر في الحرب. وفي جزء آخر من التقرير، يتم الإشارة إلى حجم الهجمات التي شهدتها المنطقة، بما في ذلك إطلاق مئات الصواريخ والطائرات المسيّرة على إقليم كردستان العراق، إضافة إلى ضربات جوية أمريكية وإسرائيلية على مناطق كردية داخل إيران. ومع ذلك، لم تؤدِ هذه التطورات إلى انخراط الأكراد في الحرب، بل أدت إلى زيادة الضغوط عليهم وتقليص هامش حركتهم بشكل أكبر. ويخلص التقرير إلى أن الحرب بين إيران والولايات المتحدة لم تؤدِّ إلى تعبئة كردية موحدة كما كان متوقعاً في بعض السيناريوهات، بل إن مزيجاً من الضغط الإيراني، وغياب دعم أمريكي–إسرائيلي واضح ومستقر، والانقسامات الداخلية الكردية، أدى إلى إبقاء الأكراد خارج ساحة القتال. وبذلك، وجد الأكراد أنفسهم محاصرين بين رسائل متناقضة من القوى الكبرى وتهديدات مباشرة من إيران، مما جعلهم غير قادرين على لعب دور حاسم في الحرب.

https://aawsat.com/ -شؤون-إقليمية/٥٢٦٦٤٠-رسائل-ترمب-المتضاربة-وضربات-إيران-أبقت-الأكراد-بعيدين

روداو

التقرير التحليلي الصادر بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٦ بقلم «محمود بابان» بعنوان «كم يمكن للعراق أن يصدر من النفط بدون مضيق هرمز؟» يتناول تداعيات إغلاق أو تعطّل مضيق هرمز على صادرات النفط العراقية. وتتمثل الرواية الرئيسية للكاتب في أن الاعتماد الكبير للعراق على المسارات البحرية، وخاصة مضيق هرمز، جعله شديد الهشاشة أمام أي أزمة جيوسياسية في هذا الممر الحيوي،

بحيث تنعكس أي اضطرابات فيه بسرعة على حجم الصادرات النفطية والإيرادات الوطنية، وتضع الاقتصاد العراقي تحت ضغط شديد. في مستهل المقال، يؤكد الكاتب أنه منذ ٧ مارس ٢٠٢٦ شهدت صادرات النفط العراقية انهياراً حاداً بسبب اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، ولم يتبقَّ سوى جزء محدود جداً من القدرة التصديرية الفعلية. ويروي أن العراق كان قبل الأزمة يصدر نحو ٣٫٥٦ ملايين برميل يومياً، لكن هذا الرقم انخفض في مارس إلى حوالي ٥٨٠ ألف برميل يومياً، وهو تراجع غير مسبوق خلال فترة قصيرة. ويُقدَّم إغلاق مضيق هرمز خلال الحرب الأمريكية–الإسرائيلية ضد إيران كعامل رئيسي وراء هذا الانخفاض الحاد. ويوضح الكاتب أنه في الظروف الطبيعية يمكن لارتفاع أسعار النفط أن يعوّض انخفاض الكميات المصدّرة، لكن في الوضع الحالي يجتمع عاملان ضاغطان: انخفاض حجم الصادرات وارتفاع تكاليف النقل والتأمين. لذلك، رغم ارتفاع سعر البرميل، تراجعت الإيرادات الإجمالية إلى نحو ربع مستواها السابق. وتتمثل الفكرة المركزية في أن الاقتصاد العراقي شديد الحساسية تجاه التحولات الجيوسياسية الإقليمية. وفي جزء لاحق، يناقش التقرير مسارات التصدير البديلة. ويشير إلى أن أهم بديل هو خط أنابيب إقليم كردستان إلى ميناء جيهان في تركيا، لكنه محدود القدرة ولا يتجاوز في أفضل الحالات نصف مليون برميل يومياً. كما يوجد مسار ثانٍ يتمثل في نقل النفط بالشاحنات إلى سوريا ومن ثم إلى ميناء بانياس، بطاقة لا تتجاوز نحو ١٠٠ ألف برميل يومياً. أما المسار الثالث نحو الأردن فما يزال قيد الدراسة التقنية وقدرته محدودة جداً. وبحسب الرواية، حتى في حال تشغيل جميع البدائل، فإن صادرات العراق لن تتمكن من تجاوز نحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً. ويؤكد الكاتب أن هذه القيود لا تؤثر فقط على الصادرات، بل تمتد إلى الداخل العراقي، حيث يضطر البلد إلى تحويل جزء من الإنتاج لتغطية الاستهلاك المحلي في المصافي، ما يزيد الضغط على منظومة الطاقة الداخلية. كما أن الاعتماد على النقل البري عبر الشاحنات يرفع التكاليف ويضغط على البنية التحتية ويعقّد العمليات اللوجستية. وفي القسم التحليلي، يخلص الكاتب إلى أن أزمة مضيق هرمز تكشف غياب التنوع في منافذ التصدير العراقية، وبقاء الاقتصاد رهينة لممر جيوسياسي واحد. ويقارن هذا الوضع بأزمات عالمية سابقة مثل جائحة كورونا، مشيراً إلى أن الانخفاض الحالي في الصادرات هو أحد أشد الصدمات التي تعرض لها العراق في العقود الأخيرة. وفي الخلاصة، يرى التقرير أن استمرار الحرب الإقليمية أو استمرار تعطّل مضيق هرمز سيؤدي إلى ضغوط اقتصادية متزايدة على العراق، وأن ارتفاع أسعار النفط لن يكون كافياً لتعويض خسارة حجم الصادرات. ويخلص الكاتب إلى أن مستقبل الاقتصاد العراقي مرتبط بشكل مباشر بالوضع الأمني في مضيق هرمز وبقدرة البلاد على تطوير بدائل تصديرية، إلا أن هذه البدائل في الوقت الراهن لا تزال غير كافية وغير مستقرة.

https://www.rudaw.net/english/opinion/١٣.٤٢.٢٦

كردستان٢٤

أمريكا وإيران.. هجوم بري بين التردد والمغامرة

في ٦ أبريل ٢٠٢٦، نشر كاتب هذا المقال بعنوان «أمريكا وإيران.. هجوم بري بين التردد والمغامرة». وتتمثل الرواية الرئيسية فيه في أن احتمال وقوع هجوم بري أمريكي على إيران، رغم تداوله في الخطاب الإعلامي والسياسي، يبقى في الواقع سيناريو ضعيف الاحتمال وعالي الكلفة، ويُستخدم أكثر كأداة ضغط سياسي وليس كخيار عسكري فعلي. ويؤكد الكاتب أن الظروف الجغرافية والعسكرية والسياسية والإقليمية تجعل هذا النوع من الحرب شديد الصعوبة وعالي المخاطر وغير قابل للتنبؤ بنتائجه. وترى الرواية أن الجغرافيا الإيرانية تمثل أحد أهم العوائق أمام أي غزو بري محتمل، حيث يشير الكاتب إلى أن سلسلة جبال زاغروس، والمناطق

الصحراوية الواسعة، والعمق الجغرافي للبلاد، تجعل إيران واحدة من أصعب ساحات القتال التقليدي. ويضيف أن تجارب الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان أظهرت أن حتى القوى العسكرية الكبرى تواجه في مثل هذه البيئات حروب استنزاف طويلة وكلفة مرتفعة دون تحقيق أهداف حاسمة. وفي جانب آخر، يوضح الكاتب أن تنفيذ عملية برية واسعة ضد إيران يمثل تحدياً لوجستياً كبيراً، إذ يتطلب قواعد عسكرية ضخمة وخطوط إمداد آمنة وتعاون دول الجوار. إلا أن الدول المجاورة لإيران، بحسب الرواية، تتردد في السماح باستخدام أراضيها بسبب خشيتها من رد فعل إيراني مباشر. وبالتالي، فإن البنية العسكرية الأمريكية في المنطقة مصممة أساساً لعمليات محدودة وردعية، وليس لحرب برية طويلة وشاملة. كما يبرز المقال أن إيران طورت خلال العقود الماضية عقيدة دفاعية غير متماثلة، تعتمد على القوة الصاروخية والطائرات المسيّرة والقوات النظامية وشبكات الحلفاء الإقليميين. ووفق الكاتب، فإن هذا النظام الدفاعي يجعل أي هجوم بري يواجه ليس فقط الجيش الإيراني التقليدي، بل شبكة متعددة الطبقات من المقاومة، مما قد يؤدي إلى توسع الحرب إقليمياً وجرّ أطراف إضافية إليها، وهو ما تسعى الولايات المتحدة لتجنبه. ويشير المقال أيضاً إلى أن التوترات بين واشنطن وطهران في السنوات الأخيرة بقيت ضمن إطار عمليات محدودة وردود محسوبة. ويُستشهد باغتيال قاسم سليماني عام ٢٠٢٠ كنموذج على إدارة الأزمة دون الانزلاق إلى حرب شاملة، ما يعكس وجود «خطوط حمراء غير رسمية» بين الطرفين تمنع التصعيد الكامل. كما يتطرق الكاتب إلى العامل الداخلي الأمريكي، موضحاً أن الرأي العام في الولايات المتحدة أصبح أكثر حذراً بعد تجارب العراق وأفغانستان، وأن أي حرب برية جديدة مع إيران ستكون مكلفة بشرياً واقتصادياً، وقد تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة، خصوصاً في منطقة الخليج. وفي الخلاصة، يرى المقال أن فكرة الهجوم البري الأمريكي على إيران هي أقرب إلى أداة ضغط سياسي ونفسي منها إلى خيار عسكري واقعي. ويؤكد أن مجموعة العوامل الجغرافية والدفاعية والسياسية تجعل هذا السيناريو بعيد الاحتمال وعالي المخاطر، رغم أن احتمال وقوع اشتباكات محدودة يبقى قائماً، لكنه لا يرتقي إلى مستوى حرب برية واسعة النطاق

https://www.kurdistan٢٤.net/ckb/opinion/-ئ-مریکا-و-ئ-ران/٩٠٦١٦٣

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

ثلاثة سيناريوهات لدول الخليج بعد الحرب مع إيران

التقرير الصادر بعنوان «ثلاثة سيناريوهات لدول الخليج بعد الحرب مع إيران»، والمنشور بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢٦ ضمن برنامج «Emissary» التابع لمؤسسة كارنيغي، بقلم أندرو لِبِر وسام وُربي، يتناول مستقبل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بعد حرب مفترضة أو شبه فعلية بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل. وتتمثل الرواية الرئيسية للكاتبَين في أن الحرب الأخيرة، حتى في حال التوصل إلى وقف إطلاق نار هش،

قد غيّرت بشكل جذري معادلات الأمن في الخليج، وأن دول المنطقة باتت تواجه ثلاثة مسارات محتملة: تعزيز التعاون، استمرار الوضع القائم، أو ظهور انقسامات جديدة. في السيناريو الأول، وهو «السيناريو المتفائل»، يرى الكاتبان أن الضغوط الناتجة عن الحرب قد تدفع دول الخليج نحو تعاون أمني واقتصادي أعمق. ويشمل ذلك إنشاء نظام دفاع جوي موحد، وتعزيز التعاون في إنتاج الأسلحة، والاستثمار المشترك في مشاريع النقل والبنية التحتية. ويستند هذا الطرح إلى فرضية أن التهديد المشترك من إيران قد يخفف من الخلافات داخل مجلس التعاون الخليجي ويؤدي إلى تقارب استراتيجي بين أعضائه. أما في «السيناريو الواقعي»، فيؤكد التقرير أن احتمال تحقيق تعاون واسع النطاق يبقى محدوداً، وأن الأكثر ترجيحاً هو استمرار أشكال التعاون الجزئي والمؤقت التي ظهرت خلال فترة الحرب. ويشير الكاتبان إلى أن دول المجلس لم تنجح سابقاً في تنفيذ مشاريع كبرى مشتركة، مثل العملة الموحدة أو القوة العسكرية الموحدة. كما أن الخلافات السياسية والتنافس الاقتصادي، إضافة إلى تباين المواقف تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، ستظل عائقاً أمام بناء منظومة أمنية متكاملة. ويضيف التقرير أن مرحلة ما بعد الحرب قد تشهد أيضاً توترات داخلية، خصوصاً بسبب اختلاف مواقف الإمارات والسعودية وسلطنة عمان بشأن دور الولايات المتحدة وإسرائيل في الحرب ومستوى العلاقة معهما، وهو ما قد يفاقم الانقسامات داخل المجلس. في السيناريو الثالث، وهو «السيناريو المتشائم»، يطرح الكاتبان احتمال حدوث انقسام عميق بين دول الخليج. ويقوم هذا السيناريو على فرضية أن التنافس الاقتصادي بين السعودية والإمارات، والخلافات حول إسرائيل، والتباين في السياسات تجاه إيران والولايات المتحدة، قد يؤدي إلى تباعد استراتيجي واضح. وقد ينتهي ذلك إلى توجه بعض الدول نحو تعاون أوسع مع إسرائيل، في حين تسعى دول أخرى إلى مقاربات أكثر براغماتية أو تصالحية مع إيران. كما يشير التقرير إلى أن هذه الانقسامات قد تتطور إلى تنافس جيوسياسي مباشر، وحرب إعلامية، بل وحتى سباق على كسب دعم القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة أو إيران. ويُصوَّر في هذا السياق أن الإمارات تميل بشكل أكبر نحو تعزيز تعاونها مع إسرائيل والولايات المتحدة، بينما قد تتبنى دول أخرى مواقف أكثر تحفظاً أو ميلاً للتسوية. وفي الخلاصة، يؤكد الكاتبان أن مستقبل الخليج مرتبط بشكل وثيق بكيفية إدارة تداعيات الحرب بين إيران والولايات المتحدة. وتشير الرواية الأساسية إلى أن دول المنطقة تقف أمام لحظة مفصلية: إما التوجه نحو مزيد من التعاون لإدارة أمنها الإقليمي، أو الانزلاق نحو مزيد من التنافس والانقسام، مع استمرار تأثير القوى الخارجية بشكل حاسم في تشكيل هذا المستقبل.

https://carnegieendowment.org/emissary/.٤/٢٠٢٦/gulf-states-gcc-iran-

الجزيرة

المكاسب والخسائر: تقييم مسارات الحرب مع إيران

في تاريخ ٦ أبريل/نيسان ٢٠٢٦، نُشر مقال بعنوان «المكاسب والخسائر: تقييم مسارات الحرب مع إيران»، يتناول تطورات الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى. وتقوم الرواية الرئيسية في هذا المقال، من وجهة نظر الكاتب، على أنه رغم مرور أسابيع على بدء الصراع، لم يصل أي من الأطراف الرئيسية إلى قناعة بأن كلفة استمرار الحرب تفوق المكاسب المحتملة؛ ولذلك لا تزال الحرب في حالة مفتوحة وغير محسومة، بينما يحقق كل طرف بعض المكاسب في الوقت نفسه الذي يواجه فيه خسائر وقيوداً جدية. في الجزء الافتتاحي من المقال، يُشار إلى خطاب دونالد ترامب في اليوم الثالث والثلاثين من الحرب؛ وهو خطاب جاء بهدف تبرير استمرار العمليات العسكرية وتهدئة الأسواق المالية وأسواق الطاقة، لكنه لم يختلف كثيراً من حيث المضمون عن المواقف السابقة، بل قوبل بردود فعل سلبية في الأسواق. وترى الرواية أن الولايات المتحدة تحاول تصوير الحرب على أنها ناجحة وقابلة للإدارة، بينما لا يزال في الواقع لا يوجد إطار واضح لإنهائها.

بعد ذلك، يتناول المقال مواقف إسرائيل ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، موضحاً أن كلا الطرفين، الأمريكي والإسرائيلي، يسعيان لتقديم صورة «انتصار». إلا أن الكاتب يرى أن هذه الإعلانات سياسية أكثر منها واقعية، لأن الحرب مستمرة ولم تتحقق الأهداف الأساسية بشكل كامل. ومن هنا يطرح المقال سؤالاً مركزياً حول ما الذي حققه كل طرف وما الذي خسره فعلاً. في قسم «إنجازات الولايات المتحدة وإسرائيل»، يشير الكاتب إلى سلسلة من العمليات العسكرية الواسعة التي شملت ضربات جوية وصاروخية وطائرات مسيّرة ضد آلاف الأهداف داخل إيران. ووفق الرواية، استهدفت هذه الضربات جزءاً من البنية التحتية العسكرية الإيرانية، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي، ومراكز إنتاج الصواريخ، والصناعات العسكرية، وبعض المنشآت النووية. كما يذكر المقال اغتيال عدد من القادة العسكريين والأمنيين الإيرانيين باعتباره أحد أبرز الإنجازات التكتيكية للحرب. كما يشير إلى توسع الهجمات في لبنان والعراق، حيث استُهدفت قوات مرتبطة بإيران مثل حزب الله والحشد الشعبي. ومع ذلك، يؤكد المقال أن هذه المكاسب تبقى عسكرية بالأساس ولم تؤدِّ إلى تغيير جذري في بنية السلطة داخل إيران. في قسم «إخفاقات الولايات المتحدة وإسرائيل»، يخلص الكاتب إلى أن الهدف الرئيسي المتمثل في تغيير النظام في إيران لم يتحقق. بل إن البنية السياسية الإيرانية بقيت قائمة، وتم تعيين بدلاء للقادة الذين تم اغتيالهم، بل إن بعضهم يتبنى نهجاً أكثر تشدداً. كما فشلت محاولات تفعيل المعارضة الإيرانية أو اختراق الجماعات المسلحة المعارضة. ويُعدّ خطأ التقديرات الاستخباراتية حول القدرات الصاروخية الإيرانية أحد أبرز أوجه الفشل، إذ تمكنت إيران من مواصلة هجماتها الصاروخية. كما يشير المقال إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة فشلتا في تقدير القدرة الفعلية لإعادة بناء حزب الله بعد الحرب السابقة. في الجزء المتعلق بإيران، يركز المقال على «المرونة السياسية» للنظام الإيراني، حيث تمكنت الدولة من الحفاظ على تماسكها المؤسسي رغم الضغط العسكري الكبير. كما استخدمت إيران أدوات الحرب غير المتكافئة، مثل الصواريخ وإغلاق مضيق هرمز بشكل محدود، كوسائل ضغط استراتيجية. في المقابل، يذكر المقال أيضاً إخفاقات إيران، بما في ذلك ضعف أنظمة الدفاع الجوي، والاختراق الاستخباراتي الواسع، والهشاشة أمام الضربات الدقيقة الأمريكية والإسرائيلية. كما أن محاولاتها لتوسيع نطاق الحرب إقليمياً لم تؤدِّ إلى النتائج المرجوة، بل زادت من الضغوط السياسية والاقتصادية عليها. في الخاتمة، يناقش المقال مسألة «نهاية الحرب»، مشيراً إلى أن أي طرف لم يصل بعد إلى نقطة قبول إنهاء الصراع بالكامل. فالولايات المتحدة تسعى إلى اتفاق شامل، وإسرائيل تواصل الضغط من أجل إضعاف أو إسقاط النظام الإيراني، بينما تطالب إيران بمكاسب أوسع نتيجة صمودها. ويخلص المقال إلى أن الحرب، رغم خسائرها الكبيرة، لا تزال بعيدة عن الحسم، وأن احتمال التوصل إلى وقف إطلاق نار أو اتفاق محدود قائم، لكن نهاية الأزمة بشكل نهائي تبدو غير مرجحة، وحتى في حال التهدئة المؤقتة، فإن أسباب عودة التوتر ستظل قائمة.

https://studies.aljazeera.net/ar/article/٦٤٩.

خلاصة وتحليل خبير:

إذا قمنا بجمع بيانات استطلاعات الرأي لعام ٢٠٢٦، فإن الخلاصة الواضحة هي أن الحرب مع إيران، بعد انتهاء العمليات القتالية، لم تُسجَّل في الرأي العام باعتبارها «نصراً حاسماً»، بل بقيت أقرب إلى حرب مكلفة، غامضة، ومُنهِكة سياسياً. في الولايات المتحدة، تشكّل نواة هذا التصور السلبي بوضوح: فقط ٢٤٪ قالوا إن الحرب كانت «مجدية من حيث التكلفة والعائد»، بينما اعتبرها ٥١٪ غير مجدية، وحوالي ٢٢٪ كانوا مترددين. هذا النمط يتكرر في استطلاعات أخرى أيضاً؛ إذ بقي الدعم العام في حدود ٣٥ إلى ٤٢٪، بينما استقر الرفض عند حوالي ٥٨ إلى ٦٠٪. وحتى فيما يتعلق بإرسال قوات برية، وصلت المعارضة إلى ٧٥٪ مقابل ١٨٪ فقط مؤيدين. وهذا يعني أن الرأي العام الأمريكي لم يعترض فقط على الحرب نفسها، بل أيضاً على تصعيدها. اقتصادياً، انعكست الحرب بسرعة على الحياة اليومية؛ إذ توقّع ٨٧٪ ارتفاع أسعار البنزين، وأصبحت التضخمات الشاغل الرئيسي، وارتفع مستوى الاستياء من أداء ترامب في إدارة الاقتصاد والحرب. ونتيجة لذلك، تحولت الحرب بالنسبة له إلى مخاطرة سياسية أكثر من كونها مكسباً انتخابياً، خصوصاً مع اقتراب الانتخابات النصفية. في الوقت نفسه، لا يزال جمهور «ماجا» داعماً بشكل قوي لترامب، حيث أظهرت بعض الاستطلاعات أن ما يصل إلى ٩٠٪ منهم يؤيدون العمل العسكري. لكن هذا الدعم ليس موحداً بالكامل؛ فبين الجمهوريين غير المنتمين إلى ماجا والشباب الجمهوريين، يظهر تردد ومعارضة أكبر. وبالتالي، لم تُنتج الحرب إجماعاً وطنياً في الولايات المتحدة، بل عمّقت الانقسام بين القاعدة الحزبية الصلبة والناخبين الأوسع. هذه هي النقطة التي شدد عليها رين إلفينغ في NPR: إذا تمكن ترامب من إنهاء الحرب بنجاح أو باتفاق قابل للتسويق سياسياً، فقد يتحول ذلك إلى مكسب له، أما إذا استمرت التكاليف، خصوصاً في أسعار الوقود والإحساس بعدم الأمان، فسينعكس ذلك مباشرة في صناديق الاقتراع. في إسرائيل، كان المشهد أكثر تعقيداً بعد وقف إطلاق النار. فقط ١٠٪ اعتبروا الحرب نجاحاً كبيراً، بينما رأى ٣٢٪ أنها فشل كامل، و٣٠٪ اعتبروها لا نجاحاً ولا فشلاً. المزاج العام عند بداية الهدنة كان «الإحباط»، ثم تلاه الارتباك والغضب والخوف. كما عارض ٦٥٪ وقف إطلاق النار، واعتبر ٧٠٪ أنه تنازل أمريكي لصالح إيران. ومع ذلك، فقط ٤٠٪ فضّلوا استمرار العمليات العسكرية، مقابل ٤١٪ فضّلوا احترام الهدنة. أي أن المجتمع الإسرائيلي غير راضٍ عن نتائج الحرب، لكنه أيضاً غير متفق على مسار واضح للمستقبل. في أوروبا، النمط الغالب هو الرفض المصحوب بالقلق الاقتصادي؛ حيث تعتبر الأغلبية الحرب غير مبررة، وتعارض المشاركة العسكرية الأوروبية، مع مخاوف كبيرة في دول مثل فرنسا وإيطاليا وهولندا من التضخم وارتفاع أسعار الطاقة وتوسع عدم الاستقرار. أما في العالم العربي، وخاصة دول الخليج، فكانت الاستجابة أقرب إلى الحذر وإدارة التوازنات: لا تأييد صريح للحرب ولا دعم لتصعيدها، بل تركيز واضح على تقليل المخاطر، وضمان أمن الطاقة، وتجنب الانجرار إلى مواجهة مباشرة.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.